2020/5/3

جامعة الجبيلي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي وإداري

المحور الرابع: سياسة الإنعاش الاقتصادي

المحاضرة رقم 6: سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2009

انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي و الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري، وبحلول سنة 2000 عرف سوق النفط ارتفاع مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى ادرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة، ومن بين هذه المخططات: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 إلى 2009.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثمة فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساساً في وسائل الميزانية والوسائل النقدية، وغالباً ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الحكومي المتمثل في مشتريات السلع و الخدمات، قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو، كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادي.

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: أقر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بمخصصات متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 225 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، من أجل تدارك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، وإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، ويهدف هذا المخطط إلى:

-توسيع شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية و الخدمات البريدية.

-فك العزلة عن المناطق النائية.

-بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و 6% سنوياً على مدار أربعة سنوات.

-تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي.

-توفير السكن و التخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من الأموال لهذا القطاع .

الحد من ظاهرة التهميش، و الفقر و الإقصاء.

-صيانة البنى التحتية.

-تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع.

أ-مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

-**دعم النشاطات الإنتاجية:** منها القطاع الفلاحي، الصيد و الموارد المائية، حيث أنطوى هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مكافحة الفقر و التهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقدرت تكلفة البرنامج بـ: 65 مليار دج. وتحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية. بالإضافة إلى تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني، وتحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.

أما بالنسبة للصيد و الموارد المائية فقد ضمن المخطط بالأساس في البناء، التصليح و الصيانة البحرية و في آخر المطاف التكييف، و التبريد و النقل وغيرها من الأنشطة الإنتاجية. لذا حظي هذا العنصر في إطار هذا البرنامج باهتمام خاص في إطار قانون المالية 2001 على النحو التالي:

-تخصيص موارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري.

-إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

وقد خصص لقطاع الصيد و الموارد المائية حوالي 9,5 مليار دج.

ب-التنمية المحلية و البشرية: خصصت الدولة مبالغ معتبرة للنهوض بالتنمية المحلية و البشرية، هذه الأخيرة التي تعتبر كأحد أهم شروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، حيث خصص لهذا الغرض غلاف مالي قدر بـ 113 مليار دج، ويشمل البرنامج ما يلي:

-يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، حيث تكمن مهمتها في التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

-إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كافة التراب الوطني.

وقد خصص مبلغ 90,3 مليار دينار لقطاع تنمية الموارد البشرية حازت التربية الوطنية على أعلى نسبة منه بـ: 27 مليار دج. يليها قطاع التعليم العالي بـ 18,9 مليار و بعدها قطاع الصحة و السكان بـ 14,7 مليار دج.

أما قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية فقد استفاد من 210,5 مليار دج، على مدى أربعة سنوات و هذا يعكس الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع لتدارك العجز الكبير الذي لحق به، وشمّل هذا البرنامج:

أ-التجهيزات الهيكلية للعمران وتشمل:

-البنى التحتية للموارد المائية:.....3,31 مليار دج.

-البنى التحتية للسكك الحديدية.....6,54 مليار دج.

-البنى التحتية لأشغال العمومية.....3,45 مليار دج.

-تأمين الموانئ والمطارات والطرق بوسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش وقدرت تكلفته 1,7 مليار دج.

-الاتصالات وهو حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، قدرت تكلفة هذا المشروع بـ: 10 مليار دج.

بالإضافة إلى إحياء الفضاءات الريفية بالجبال و الهضاب العليا و الواحات، قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ: 67,6 مليار دولار.

ب-نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: يعتمد تقييم البرنامج على الأهداف المحققة التي تم تسطيرها له والمستندة على مجموعة من المؤشرات:

عرف معدل النمو الاقتصادي على مدار الأربع سنوات تطورا ملحوظا، وهذا ما يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ سنة 2004 حوالي 5,2%، وتجدر الإشارة أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ساهمت فيها أبرز القطاعات الاقتصادية منها: قطاع الصناعة الذي تطورت معدلات النمو فيه بنسبة 2,3%. قطاع الفلاحة قد قدرت نسبة الإنتاج الزراعي سنة 2004 بـ: 3,1% وعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية قفزة نوعية من حيث نموه إذ انتقل من 2,8 نقطة إلى 8 نقطة سنة 2004، وهذا بدوره ساهم في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,5%.

أما من حيث التوازنات الكلية و المتمثلة في:

-معدلات التضخم: عرفت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة خلال فترة البرنامج حيث بلغت نسبته سنة 2004 حوالي 3,6.

-ميزان المدفوعات: حقق هذا الأخير رصيذا ايجابيا قدر بـ: 9,6 مليار دولار.

-الديون الخارجية: تقلصت بفضل السياسة المنتهجة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، إذ بلغت 21,41 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 25,1 مليار دولار سنة 2000.

-الناتج الداخلي الخام: عرف هو الآخر معدلات لا بأس بها فأرتفع من 54,4 مليار دولار سنة 2000، إلى 84,6 مليار سنة 2004 وهذا بفضل مساهمة كل القطاعات المنتجة.

-التشغيل و الحماية الاجتماعية: إن هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدره 16 مليار دج يسمح بتوظيف 70.000 منصب شغل دائم للفترة 2001-2004، في حين خصص ثلاث مليار دج لفائدة الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع، وإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة، وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب ANEM إذ سمح هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004.

3-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): بعد انتهاء فترة الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج 2001-2004، من أجل تثمينها إذ خصص له غلاف مالي قدر بـ: 4203 مليار دج، وقد كانت الحكومة تهدف من خلال هذا البرنامج إلى:

تحسين ظروف معيشة السكان، (السكن ، الصحة، التعليم...) بنسبة قدرها 45% من مجموع المخصصات المالية الكلية.

-تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الأشغال العمومية...)، بنسبة 40,5%، من مجموع المخصصات المالية.

-دعم التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، السياحة...)، بنسبة 8% من مجموع المخصصات المالية.

-تطوير الخدمة العمومية و تحديثها (العدالة، المالية) بنسبة تقدر بـ: 48% من المخصصات المالية.

-تطوير برنامج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و قدر حجم المخصصات بـ: 1,1%.

أ-تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

-قطاع الزراعة: سجل هذا الأخير نمو لا بأس به خلال فترة البرنامج ما عدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر بـ: (-3,5%) ، وهذا راجع للظروف الطبيعية -الجفاف- في حين وصل في سنة 2009 إلى 21,4 .

-قطاع الصناعة: هو الآخر عرف قفزة نوعية، إذ انتقل معدل نموه من 2,5% سنة 2005، إلى 2,8% سنة 2006 لينخفض إلى 0,8 سنة 2007، ويرتفع بعدها ليصل إلى 4,4% و5% لسنوات 2008/2009.

-قطاع البناء والأشغال العمومية: حقق هذا الأخير معدلات جد مقبولة تكملة للبرنامج 2001-2004، بمعدل متوسط قدره 9%.

-معدل الناتج المحلي الإجمالي: انخفض من 5,1% سنة 2005 إلى 2,4% سنة 2009. بينما ارتفع خارج قطاع المحروقات من 4,7% سنة 2005 إلى 9,3% سنة 2009.

-المؤشرات الاجتماعية: أهم مقياس لها هو مؤشر البطالة حيث عرف هذا الأخير معدلات منخفضة، فبعدها كان 15,3 سنة 2005، تناقص إلى 10,2% سنة 2009.